إشكالية التنمية المستديمة والحكم الراشد مع الإشارة إلى الدول العربية

أ . بلقاسم رابح *

الملخص:

إن الفهم الصحيح لعملية التنمية الشاملة المستدامة بكافة جوانبها و أبعادها ومعاييرها وعلاقتهما بما يطلق عليه الحكم الراشد يعد التنمية التي يتوعدها كل بلد.حيث التنمية التي ننشدها لا تعني مجرد تنمية الموارد البشرية أي تلبية الحاجيات الإنسانية لكنها تنمية إنسانية شاملة في البشر والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك في ظل الحكم الراشد بمعنى الحكم الجيد والنزيه لتحقيق ما يسمى بالحوكمة ولتحقيق ذلك يجب تضافر ثلاث قطاعات أساسية وهي قطاع الدولة.المجتمع المدني ، القطاع الخاص ورغم هذا التنسيق والتعاون مع هذه القطاعات الآن هناك بعض المشاكل التي تعترض عملية التنمية المستدامة الرشيدة وخاصة في الدول العربية من بين هذه المشاكل: ضعف البنية التحتية اتساع ظاهرة البيروقراطية ... وبالتالي يمكن القول ان التنمية والحكم الراشد يمكنهما السير معا إذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات مهيكلة وجهاز قضائي مستقل وتداول سلمي على السلطة و مجتمع مدني ناشط و واعي ورقابة شعبية حازمة وإعلام حر ونزيه. إن تكاتف كل هذا يخلق لنا جو من الطمأنينة والرغبة في الاستثمار والتحكم في التسيب وعدم الاستهتار الهدر للمال العام. هذا ما يحقق رغبة المجتمع المدني من جهة ورغبة الدولة كمجتمع سياسي من جهة أخرى . وبالتالي تتحقق مقولة الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ، الحكم الراشد ، التنمية البشرية.

Résumé :

Le model de de développement auquel aspire tous les états est la mise de conscience des divers aspects et dimensions du développement durable et leur rapport avec la bonne gouvernance. ce type de développement ne se résume pas au seul développement humain à travers la satisfaction des besoins, mai un développement plus globale par un investissement durable dans la ressource humain et les institutions économiques sociale et politique dans le cadre de la bonne gouvernance.Cela nécessite impérativementl'implication , en symbiose, des différentes lecteurs ,publics ,privés, et la société civile.Il est à préciser qu'en débit des efforts consentis dans ce sens par les différents secteurs dans le cadre d un partenariat, on relève un certain nombre de contraintes qui ne favorisent pas le processus dans les pays arabes ,notamment.Parmi elles

* كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج ـ البويرة ـ

ont peut citer l'ascension du phénomène de la bureaucratie faiblesse de la structure.On peut conclure en disant que le développement et la bonne gouvernance peuvent coexister , mai cette coexistence est tributaire d'un certain nombre de conditions qui doivent être réunies a savoir existence dune volonté politique ,instrument juridiques fiables ,institutions solides structurées, l'autonomie de l'appareil judiciaire, l'alternance au pouvoir ,responsabilité de la société civile et une presse libre et constructive.Ce qui peut favoriser un climat de confiance et le désir d'investir et le contrôle rigoureux des finances publiques , idéal auquel aspire la société civile dune part et l'état en que société politique dune part ces préalables constituent un socle qui peut garantir le principe de la bonne gouvernance et le développement durable

Les mots clés : développement durable, la bonne gouvernance, développement humain.

مقدمة: تعد قضية التنمية من أبرز المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي في الوقت الراهن ، حيث فرضت نفسها على جدول الأعمال الدولي ، ولا شك أن التنمية من أكبر المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية ، والتي تشكل غالبية شعوب العالم وتحتل أكبر مساحة من الأرض وتزخر بموارد بشرية وطبيعية هامة ، ولكن في مقابل ذلك تعاني من الفقر واستنزاف للثروات مما يرهن الأجيال القادمة ويفقد الطبيعة توازنها ، ومن أجل تجاوز هذا الشرخ الكبير جاءت فكرة التنمية المستديمة والحكم الراشد ومن ثم نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية الإنسانية المستديمة ، لأن الحكم الراشد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستديمة ، ومع ذلك فقد ظل مفهوم التنمية الإنسانية المستديمة بحاجة إلى تأصيل وتوطئه خصوصا في المنطقة العربية ، التي تعاني من ضعف المشاركة ومركزية الدولة الشديدة وعدم إعطاء دور كاف لهيئات الحكم المحلي ، ناهيكم عن إبعاد مؤسسات المجتمع المدني من المساهمة وعدم توفر بيئة صالحة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية لذلك.

لذلك سنتناول في هذا المقال مختلف الأبعاد والمؤشرات التي ستبنى عليها التنمية المستديمة والحكم الراشد والتي من خلالها نستطيع أن نكتشف الأخطاء والهفوات التي قد تجبرنا على مراجعة خططنا و سيرورتها في العمل.

ومن ثم تقييمنا لمنهجنا المتبع وعلاقته بالحكم الراشد.

أولا : مفهوم التنمية المستديمة والحكم الراشد

1 ـ مفهوم التنمية:

ا ـ المفهوم الضيق للتنمية: والذي يقصد منه التنمية الاقتصادية

ب ـ المفهوم الواسع للتنمية: الذي يستند إلى فكرة التنمية الإنسانية ببعدها الشامل

2 ـ مفهوم الحكم الراشد:

ا ـ المفهوم الضيق: والذي يعتمد على فكرة الإدارة الرشيدة بدلالة النمو الاقتصادي هذا عندما يتم التطرق إلى التنمية.

ب ـ المفهوم الواسع: فيعالج مسألة الحكم والعلاقة بين عامة الناس و الإدارة الحاكمة وبهذا يرتفع الحكم الراشد إلى مستوى السياسة ، بم يدخل في ذلك المسألة الشرعية والمشاركة والتمثيل والمساءلة ، إضافة إلى الإدارة العامة الرشيدة باعتبارها مكونات للحوكمة أو بما يسمى الحاكمية الرشيدة(1).

كما أن التنمية لا تعني مجرد تنمية الموارد البشرية أي تلبية الحاجات الإنسانية لكنها تنمية إنسانية شاملة في البشر والمؤسسات الاجتماعية لتحقيق الحرية ، العدالة ، والكرامة الإنسانية.

والمفهوم الواسع للتنمية الإنسانية يضيف إلى الحريات المدنية والسياسية (بمعنى التحرر من القهر ومن جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية ، مثل الجوع ، المرض ، الفقر والخوف...إلخ) الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ليصل إلى قاعدة عريضة تعتمد على مبادئ حقوق الإنسان ، أما الحكم الصالح فلا بد أن يعتمد على عدد من المحاور الأساسية منها صيانة الحرية أي ضمان توسيع خيارات الناس والمجتمع بصفة عامة ، وتوسيع المشاركة الشعبية والمساءلة الفعالة والمجدية والشفافية الكاملة

في ظل فصل السلطات والتوازن بينها ، وسيادة القانون والقضاء المستقل والنزيه والكفؤ الذي تنفذ أحكامه وتحترم آراءه من قبل السلطات التنفيذية.

والأمر يتطلب تظافر ثلاث قطاعات؛ قطاع الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص (رجال الأعمال). ولكي يتحقق مقدار من التعاون الضروري بين القطاعات المختلفة وفي إطار تعاون دولي ، فلا بد من إحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ، والتحلي بمبادئ الادارة الرشيدة ، بعيدا عن التسلط الفردي والهيمنة وهكذا يتطلب تداولا للسلطة ومكافحة للفساد وفقا للمساءلات قضائية وفي إطار مجتمع مدني حر وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام لقواعد القانون الدولي وفي إطار المصالح المشتركة بين الدول والمجتمعات.

3 ـ أبعاد ومؤشرات التنمية والحكم الراشد

مر مفهوم التنمية بأربعة مراحل:

ـ المرحلة الأولى: جرى التركيز على النمو الاقتصادي

ـ المرحلة الثانية: على التنمية البشرية

(1) فرجاني نادر، مفهوم الحكم الصالح، مركز الدراسات العربية، بيروت سنة 2004، ص ص 124 ـ 125 .

. المرحلة الثالثة: على التنمية البشرية المستدامة

. المرحلة الرابعة: على التنمية الإنسانية بمفهومها الواسع

واقترن هذا التطور بإدخال مفهوم الحكم الراشد في تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ولعل السبب يعود إلى أن بعض الدول التي حققت نموا اقتصاديا لم تستطع أن تحقق تحسنا في مستوى معيشة غالبية السكان. وهكذا فإن تحسن الدخل الوطني لا يعني تلقائيا تحسن نوعية حياة السكان.

وساهم التراكم الريعي في بعض البلدان وخاصة منها النفطية إلى تحقيق تنمية محدودة بسبب محدودية مساحة الحريات واتساع رقعة الفساد المالي وسياسة البذخ كما هو الشان في دول الخليج العربي كما عانت دول أخرى من اختناقات حقيقية بسبب فسحة الحريات الضيقة وأساليب الإستبداد والتفرد بالحكم كما هو الشأن في البلدان العربية الأخرى مثل مصر ، الجزائر ، سوريا ، ليبيا ، واليمن وغيرها. وهكذا تهيأت تربة خصبة لعرقلة التنمية.

وركزت تقارير برامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ 1990 على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية الإنسان في التنمية ، وأصبح النمو الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق التنمية المستديمة(1).

إن علاقة التنمية بالحكم الراشد يمكن قراءتها من خلال ثلاث محاور:

. محور وطني: يشمل الحضر والبدو أي بمعنى المدينة والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها الذكر والأنثى.

. محور دولي: أي التوزيع العادل للثورة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والتعاون المشترك تحت ظل القواعد القانونية الدولية.

- **محور زمني:** أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة (2).

من خلال هذه المحاور يمكن قراءة الأبعاد الأساسية للحكم الراشد كما يلي:

4 ـ أبعاد الحكم الراشد:

ا . البعد السياسي: ويعني طبيعة النظام السياسي وشرعية التمثيل والمشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون.

ب . البعد الاقتصادي والاجتماعي: بما له من علاقة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وارتباط ذلك بدور

(1) شعبان عبد الحسين، تقرير التنمية الإنسانية لعام ،،2004 نحو الحرية في الوطن العربي، ص: 111 .
(2) كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، سنة 2004، ص ص 25، 123

المجتمع المدني واستقلاليته.

ج ـ البعد التقني والإداري: أي كفاءة الجهاز الإداري وفعاليته فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون الاستقلال عن النفوذ السياسي ، ولا يمكن تصور مجتمع مدني دون استقلاليته عن الدولة ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية.

وبذلك يمكن القول أن مؤشرات التنمية الإنسانية المستديمة تتلخص في توسيع قدرات الناس وخياراتهم والتعاون بتحقيق التنمية وعدالة التوزيع والاستدامة ، أي التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف أو تهديد ، ويذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2000 إلى إضافة الحرية والحق في إكتساب المعرفة والشفافية(1).

وقد كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 عن النقص الفادح في الحريات وخاصة السياسية والمدنية ونقض المعرفة والثقافة والنظرة غير المتوازنة إلى حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل ناهيكم عن الموقف من حقوق الأقليات.

انطلاقا من معايير الحكم الراشد يمكن أن نستشف معايير الحكم الطالح أو غير الراشد pour Gouvernance فيما يلي(2) :

ـ الحكم الذي لا توجد فيه قاعدة شفافة للمعلومات وعلى العكس من ذلك قاعدة ضيقة لصنع القرار.

ـ عدم تطبيق مبدأ سيادة القانون.

ـ ضعف شرعية الحكام وتفشي ظاهرة القمع وهدر حقوق الإنسان.

ـ عدم الفصل الصريح و الواضح بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

ـ اتساع قاعدة الفساد والرشوة وانتشار آليتهما ثقافتهما وقيمتهما.

ـ الحكم الذي لا يشجع على الاستثمار المنتج ويدفع إلى الربح الريعي والمضاربات.

في دراسة للبنك الدولي بخصوص الحكم الراشد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حددت معيارين(3):

ـ المعيار الأول: حكم القانون والمساواة وحق المشاركة والفرص المتساوية للاستفادة من الخدمات.

---

(1) أنظر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 2002، ص18 .

(2) gouvernement and développements ـ world bank ـ Washington1992 ـ p9.

(3) تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ـ تحسين التضمينية والمساءلة البنك الدولي واشنطن 2003، ص3.

ـ المعيار الثاني: التمثيل والمشاركة والتنافسية والشفافية والمساءلة.

وذهبت دراسة ثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتأكيد على أربعة معايير هي:

1 ـ دولة القانون 3 السيطرة على الفساد 2 ـ إدارة القطاع العام 4 ـ خفض النفقات العسكرية في حين أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ركز على تسعة (9) معايير وهي [1]:

1 ـ المشاركة	4 ـ حسن الاستجابة	7 ـ الفعالية
2 ـ حكم القانون	5 ـ التوافق	8 ـ المحاسبة
3 ـ الشفافية	6 ـ المساواة	9 ـ الرؤيا الإستراتجية

ولا يمكن التكلم عن هذه المعايير دون استقرار سياسي وسلم اجتماعي ووجود مؤسسات ناشطة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وتداول سلمي للسلطة وإقرار بالتعددية وانتخابات نزيهة وإدارة اقتصادية رشيدة ومشاركة شعبية فعالة ، وإذا كان الحكم الراشد يعني حسن التصرف في إدارة الحكم من ناحية الشفافية والمساءلة والمساواة. التي تعني أشكال وأساليب ممارسة السلطة السياسية وآليات اتخاذ القرار إضافة إلى مجموعة الضمانات القانونية ضد التعسف السياسي من جانب السلطة على حقوق الفرد والمجتمع[2].

و هناك علاقة وثيقة بين التنمية والحكم الراشد والديمقراطية ، لكن مثل هذه العلاقة ليست إجبارية ، فقد يكون هناك نظام حكم غير ديمقراطي لكن له من السلوكات والتدابير القيمة أقرب إلى الحكم الراشد.

حيث نجد النظام الديمقراطي يتطلب فصلا للسلطات الثلاث: التشريعية ، التنفيذية ، القضائية ، ويتداول على هذه السلطات بانتخابات دورية ونزيهة ومجتمع مدني ناشط وواعي ، واحترام لحقوق الإنسان و مساءلة للحاكم.

والسؤال الذي يطرح ، هل الديمقراطية والتنمية مكونات لمعادلة واحدة ، بحيث وجود الأولى يقود بالضرورة إلى وجود الثانية؟ وهل أن الديمقراطية وحقوق الإنسان هما الهدف الأساسي ، أم أن التنمية وتحسن الحياة الاجتماعية للمجتمع واحداث تحسن في الوضع الاقتصادي هي الهدف؟

بمعنى آخر أيهما الهدف وأيهما الوسيلة ، فالوسيلة أحيانا تكون هدف لمرحلة التأسيس والهدف يصبح وسيلة لتحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي

(1) كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، مرجع سابق، ص70.

(2) أنظر كتاب: مقاربة حول أنظمة الحكم والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الألسكو)، نيويورك 2005 ، ص13.

للمجتمع[1].

ثانيا : مشاكل التنمية والحكم الراشد في الدول العربية :[2]

تعاني التنمية والحكم الراشد في الدول العربية من عدة مشاكل ومعوقات ابرزها ما يلي:

ـ استمرار ظاهرة الدولة الأمنية ، التي تعتمد على سياسة القمع واحتواء المجتمع المدني ومصادرة الحريات...

ـ ضعف البنية التحتية الأساسية من السياسية والإدارية وغياب المحاسبة والشفافية.

ـ استمرار نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج ، مثل النفط ، السياحة ، تحويلات من الخارج.

ـ ضعف مفهوم المواطنة وعدم وجود عقد اجتماعي لعلاقة الحكام بالمحكومين من خلال دستور واضح وصريح ومحدد وعصري يستجيب لحاجات التطور ، وتدني مستوى الحريات وخاصة حرية التعبير وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات ، وتفشي ظاهرة الطائفية والعشائرية والجهوية وغيرها.

ـ اتساع ظاهرة البيروقراطية وقدم الهياكل الإدارية سواء من ناحية البناء أو من ناحية الأشخاص وارتفاع المديونية وانخفاض معدل الإنتاجية وازدياد العجز في الميزانية.

ـ ضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية بشكل خاص وانعدام الفرص المتكافئة أمام القانون في العمل ، وتفشي ظاهرة الأمية في صفوف النساء وكذلك استمرار الموقف السلبي من قضية الأقليات الدينية والوطنية واللغوية ناهيكم عن وجود وتفاقم ظاهرة عزل المهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثا : مؤشرات التنمية المستدامة والحكم الراشد

شكلت أسئلة التنمية المستدامة جزءا كبيرا من اجندتها رغم أن الثمانينات شهدت أوضاعا انتقالية ، استكملت حتى نهايتها بوضع حواجز أمام سلع العالم الثالث ، مما زاد في تعميق أزمة التنمية واستفحال المديونية وهيمنة سياسة المؤسسات المالية الدولية ، التي قادت إلى استنزاف الموارد الطبيعية والإنسانية للدول وتقليص فرص النمو والعمالة وارتفاع وتيرة العنف وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي بداية التسعينات تعزز مفهوم الحق في التنمية بمفهوم التنمية البشرية ،

(1) مقارنة حول أنظمة الحكم والديمقراطية (الألسكو)، مرجع سابق، ص10.
(2) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، ص 108.

كما ورد في تقارير الأمم المتحدة للتنمية حيث تمت الدعوة إلى مكافحة الفقر والاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي ، واعتماد مبدأ المشاركة كجزء من الحق في التنمية ومبدأ الحكم الراشد.

وبيان القمة الثالثة لزعماء العالم الذي حضره 150 رئيس دولة وحكومة في سبتمبر2000 ، جرى الحديث فيه عن إحداث تغيرات رسمية بوضع أهداف لخفض نسبة الفقر وذلك بالرفع من مستوى المعيشة ، بالقضاء على الأمراض المعدية والرفع من مستوى التعليم ليشمل أكبر قدر ممكن من الشريحة الفقيرة...إلخ*

وتم التأكيد على قيم الحرية والحكم الديمقراطي والتشاركي والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية بالإضافة إلى مسؤولية حماية السلم والأمن الدوليين.

رابعا : توصيات القمة حول التنمية ومحاربة الفقر

خرجت القمة بعدة توصيات أهمها:

ـ إبداء القلق إزاء العقبات التي تواجه الدول النامية.

ـ خلق مناخ مناسب دولي ومحلي يتجاوب مع التنمية والقضاء على الفقر.

ـ اعتماد الشفافية المالية والنقدية التجارية من خلال أنظمة حكم تتكيف مع ذلك في كل بلد.

ـ الإقرار بحاجة الدول النامية التي لا تملك منفذا ومساعدتها على تخطي عقبات النقل والمرور وتحسين أنظمتها وشبكتها المواصلاتية.

ـ التعامل الفاعل لحل مشكلة المديونية للدول النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

ـ المحافظة على البيئة وذلك بالتأكيد على المحافظة على الغابات وتطورها ومكافحة التصحر ، والجفاف وإيقاف الاستغلال المفرط للموارد المائية.

وكان مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد عام 1993 قد دعا لإقرار تفاهم عالمي حول حق التنمية حيث نص على « تحسن الطرح النظري وزيادة الأدوات الدولية في ميدان حقوق الإنسان ، لا يمكن أن تحجب عن كل متتبع أن الهوة ازدادت في الوقت الحالي اتساعا بين الدول وداخلها ولاسيما في حقل ما يصنف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن فصلها عن

* حسب تقرير منظمة العفو الدولية لعام 1998، فإن هناك ما يزيد عن مليار و300 مليون إنسان يعيشون بدخل لايزيد عن دولار واحد يوميا وحسب التصنيف الاقتصادي فإنهم يقعون دون خط الفقر، لندن 1998.

الحقوق السياسية والمدنية »[1].

انطلاقا من ذلك فإن الحق التنمية هو عملية شاملة ترمي إلى ضمان جميع حقوق الإنسان والحريات الاساسية و هي حق من حقوق الانسان ، و يرسخ إعلان الحق في التنمية وذلك سعيا لدمج التنمية بحقوق الإنسان على نحو متكامل ويتطلب مسؤولية جميع الأطراف في المجتمع الدولي ، ويسعى إلى ربط مفاهيم التنمية الإنسانية المستدامة بحق الإنسان والمشاركة النشطة الحرة والفعالة لكل الأفراد في التنمية.

فعلى غرار المفوضية السامية لحقوق الإنسان ما بين عام 1992 ــ 1999 حدثت الكثير من التطورات في قاعات المؤتمرات في الأمم المتحدة وفي الكثير من دول العالم ، مما استوجب إعادة النظر في الفهم الخاطئ الناتج عن أعمال مجموعتين من الحقوق ونتيجة لذلك. وافقت 171 دولة بالأمم المتحدة في مؤتمر فيينا عام 1993 على ضرورة إدماج هاتين المجموعتين من الحقوق في مجال التطبيق ، إذا ما أريد لأجندة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أن تكون ذات معنى[2].

عند تثبيت الحق في التنمية لا بد من لفت النظر في مسؤوليات حكومات العالم وبالاخص الحكومات الغربية إزاء الفرد والمجتمع كجزء من البعد الأخلاقي لعملية دمج التنمية لحقوق الإنسان ، سواء بمعناها الدولي ومسؤولية البلدان الغنية اتجاه بلدان الجنوب التي لا تزال تصارع من أجل التنمية ، وبهذا المعنى فإن التنمية كإستراتجية تنطلق من عملية شاملة متكاملة تتضمن جميع حقوق الإنسان وهي غير قابلة للتجزئة وفقا لمؤتمر فيينا عام 1993كما لايمكن رفضها بحجة وجود أنظمة غير ديمقراطية ، بما يؤدي بالمساس بمصداقية الحقوق نفسها.

إذا لم يعد مقبولا التملص من الالتزامات والمعايير الدولية الهادفة إلى إحترام الفرد ودوره في المشاركة في عملية التنمية المستدامة وتطوير عملية السلم الاجتماعي والتطور الديمقراطي في المجتمع. وقد عرف إعلان الحق في التنمية بان عملية التنمية هي عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان والتي يمكن عن طريقها تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية...

وقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تفسيرات لمفهوم التنمية المستديمة والمتواصلة بأنها تعني القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الإنسان وإحقاق

(1) النويفي عبد العزيز، حق في التنمية بين القانون الدولي والعلاقات الدولية، القاهرة، 1998، ص90
(2) باجي جون، مداخلة في ندوة القاهرة حول حقوق الإنسان والتنمية، ص94.

حقوقه ، وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الراشد ، والـذي يمكـن عن طريقه ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

خامسا : أبعاد ومؤشرات الحق في التنمية المستدامة

الحق في التنمية هـو ربـط هـذه الحقـوق صـراحة بعمليـة التنميـة بأبعادهـا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، واعتبار عملية التنمية حقا من حقوق الإنسان ، وليست مجرد طلب يطالب به أفراد قد تستجيب له الحكومـات أو لا تسـتجيب ، كما أن الموافقة على الحق في التنمية من جانب الدول النامية تعني أن هـذه الـدول أصبحت مسؤولة أمام شعوبها عن القيام بالتنمية ويتطلب ذلك من أبعاد اجتماعيـة واقتصادية وسياسية وثقافية وكذلك فإن الموافقة على هذا الحق من جانـب الـدول المتقدمة تعني أن هذه الدول أصبحت مسـؤولة عـن مسـاعدة الـدول الناميـة الـتي تفتقر إلى الموارد المالية والتقنية الكافية لتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

لم يحظ إعلان الحق في التنميـة عـن اجمـاع أعضـاء الأمـم المتحـدة فقـد اعترضت عليه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وتحفظـت عليـه بعـض دول أوروبـا الموحدة على بعض مواده مثل « حق الدول النامية في المساعدات المالية« .

ولقد عرف إعلان الحـق في التنميـة عمليـة التنميـة المسـتدامة بأنهـا عمليـة متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان ، وقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تفسيرات لمفهوم التنمية المستديمة والمتواصـلة كونهـا تعـني القضـاء علـى الفقـر وتدعيم كرامة الإنسان وتحقيق حقوقه وتوفير فـرص متسـاوية أمـام الجميـع عـن طريق الحكم الراشد والذي يمكن عن طريقه ضمان جميـع الحقـوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

وقد صدر إعلان الحق في التنمية عام 1986 بأغلبيـة 146 صـوت وعارضـته الولايات المتحدة الأمريكية التي سبق لها أن عارضت إنشاء فريق العمـل الخـاص بالتنمية. رغم مشاركتها بعد تأسيسه مشيرة إلى تعبير « حقوق الإنسـان للشـعوب« بانه غير دقيق ويثير الخلط ، كما تغيبت 8 دول عن التصـويت مـن بينهـا بريطانيـا وإسرائيل واليابان وركزت التحفظات حـول العلاقـة بـين حقـوق الإنسـان والنظـام الاقتصادي العالمي الجديد ، ومبدأ عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة أو الاعتراف بالمساعدة للدول الفقيرة كالتزام قانوني دولي [2].

ويتألف إعلان الحق في التنمية بعد الديباجة الطويلـة مـن 10 مـواد ركـزت

(1) كريمة كريم، ندوة حول حقوق الإنسان والتنمية، مصر، بدون سنة نشر، ص، 99،100.
(2) النويفي عبد العزيز، الحق في التنمية، مصدر سابق، ص45.

على ما يلي:

ـ الحق في التنمية كحق للإنسان وكحق للشعوب والتوفيق بين احترام حق الشعوب في السيادة عن ثروتها وبين الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية و الثقافية.

ـ الحق في التنمية يقضي احترام سيادة القانون الدولي وعلاقات الصداقة والتعاون وضرورة إزالة العقبات التي تعترض التنمية.

ـ صياغة وتبني وإعمال تدابير سياسية وتشريعية على المستوى الوطني والدولي لتطبيق الحق في التنمية.

ـ الإنسان هو الموضوع الرئيسي في التنمية والمسؤولية فردية وجماعية ومن حق الدول ومن واجباتها وضع سياسات تنموية وطنية ملائمة.

ـ ضرورة تعزيز تنمية بلدان العالم الثالث.

ـ تأكيد مبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئة.

ـ التنمية مرتبطة بالسلام ، و لذلك لابد من صيانة السلم والأمن الدوليين.

ـ ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص واتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشيط في عملية التنمية ، اي التركيز على البعد الداخلي في الحق في التنمية.

ـ وبصفة مختصرة يتضمن الحق في التنمية طائفة واسعة من الحقوق ضمن النظام الوطني والدولي وبصفة خاصة ما له علاقة بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان ومنها[1]:

ـ الحق وحرية تأسيس الجمعيات.

ـ حق المشاركة في الشؤون العامة (دوليا ووطنيا).

ـ التعددية .

ـ مشاركة المرأة.

ـ حرية التعبير والرأي.

ـ حرية الإعلام وحق تلقي المعلومات.

ـ التزام الدولة بمراعاة حقوق الإنسان في سياسات التنمية.

ـ مبدأ السيادة الدائمة عن الثروات الطبيعية.

ـ الحق في التنمية وتعزيز الديمقراطية المحلية.

(1) النويفي عبد العزيز، الحق في التنمية، مرجع سابق، ص 120.

ـ حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي.

ـ الحق في التنمية والمساواة في السيادة في العلاقات الدولية.

ـ حق التنمية وواجب التعاون الدولي والاستفادة من التكنولوجيا والعلم.

ـ التزام المنظمات الدولية بمعايير حقوق الإنسان في أنشطة التعاون الدولي من أجل التنمية.

ـ حق التنمية وربط مساعدة باحترام حقوق الإنسان(أي ربط المساعدة باحترام حقوق الإنسان في العلاقات الدولية).

سادسا : صعوبات تطبيق مبدأ الحق في التنمية.

من بين اهم عراقيل تطبيق مبدأ الحق في التنمية النظام الدولي بكامله ببعده القانوني والمؤسساتي والاقتصادي والسياسي ، أي تأويل وتفسير القانون بطريقة ازدواجية و انتقائية في المعايير ، واستخدام المؤسسات الدولية والتحكم بالعلاقات الاقتصادية الدولية وترتيب المصالح والنفوذ والقوة و الاستقطابات أي علاقات الهيمنة التي يعاني منها ملايين البشر التي ترزخ تحت نير التبعية والهيمنة والاحتلال والفقر والتهميش. ليس هذا فحسب بل أن العوامل الخارجية الأخرى التي تحول دون بلوغ التنمية عديدة منها.

احتلال الأراضي والحروب والنزاعات المسلحة والإرهاب الدولي والمحلي وأيضا الحصارات التي تنشب بين بعض الدول ، كلها تشكل عائقا جديا وحقيقيا أمام التنمية وبخاصة التنمية الإنسانية المستديمة والتي تعد انتهاكا سافرا وصارخا لحقوق الإنسان(1).

ويمكن القول أن جميع أشكال الصعوبات و الإختلالات تؤدي إلى إبطال عملية التنمية وحرمان الإنسان من فرص العيش الكريم ، أما أهم المعوقات للتنمية على المستوى الداخلي فهي الفقر والفساد الإداري المحلي والدولي وغياب الحريات الديمقراطية وتهميش دور المرأة وانخفاض مستوى التعليم والثقافة بما في ذلك استمرار تفشي ظاهرة الأمية وانتشار ظاهرة الأمراض الاجتماعية كالإدمان على المخدرات وغسيل الأموال والسرقة الإدارية... إلخ.

خاتمة :

يمكن القول أن التنمية في البلدان العربية مرت بثلاث مراحل أساسية كجزء من البلدان الحديثة الاستقلال سواء كانت أنظمة ثورية أو محافظة جمهورية أو ملكية

(1) شعبان عبد الحسين، الإنسان هو الأصل، مركز الدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2002، ص120.

فإن هناك بعض الخصائص المشتركة التي جمعتها. حتى وإن كانت منطلقاتها وأبعادها في التنمية مختلفة والعقبات التي واجهتها تختلف من بلد لآخر.

أولا: مرحلة الدول حديثة العهد بالاستقلال وهذا ما رافقه من جدل ونقاش حول الأهداف والسبل والآليات والطريق الذي يمكن أن تسلكه في التنمية. هل التوجه الاشتراكي والمسؤوليات الثقيلة التي تنتظر الدولة ، خاصة وأن دور القطاع العام دور أساسي ومهم ، أو التوجه إلى النظام الرأسمالي وما للقطاع الخاص من دور فيه ، والطرق التي تحددها الدولة في التحكم في دواليب الاقتصاد ، وقد شهدت هذه العهدة الحديثة مشاكل كثيرة نذكر منها:

- ظهور انقلابات وتزاحم مفرد على كرسي الزعامة.
- تقليص للحريات والحريات البرلمانية والتعددية.
- ظهور العسكر كقوة للحكم المستبد.
- رافق هذا كله انتشار ظاهرة الفساد والرشوة و المحاباة.

ثانيا: و التي تخص البلدان الشديدة اليسر وخاصة النفطية منها إن هذه البلدان والتي أنعمها الله بنعمة طبيعية وهي النفط نجدها قد اتسمت خزائنها بموارد مالية كبيرة والمؤسف حقا أن هذه الفوائض غير مستثمرة داخل الوطن بل ذهبت بشتى الطرق إلى البنوك الأمريكية والأوروبية.

في حين أن شعوب البلدان النفطية تنزح تحت طائلة الفقر والحرمان ، فرغم انجازها لبعض المشاريع الإنمائية والبنى التحتية كشق الطرق وبناء المساكن لكن يظل الاستثمار المنتج شبه معدوم.

ثالثا: هي مرحلة التردي الاقتصادي وهي المرحلة التي اطلق عليها اسم مرحلة الربيع العربي والذي تعاني فيه معظم دول العربية من أزمات خانقة من جراء ثوران المجتمع على سياسة الحكم الجائرة ، ومن أهم سمات هذه المرحلة تراجع معدلات النمو واستمرار ظاهرة الأمية والبطالة وهجرة الأدمغة وازدياد الاعتماد على اليد العاملة الفنية الأجنبية .

وأدت هذه الأوضاع التي تفاقم مشكلات تنموية وأمنية بصفة حادة ، ويرجع السبب إلى أن التنمية العربية اعتمدت على مشاريع استهلاكية دون لفت النظر إلى المشاريع المنتجة وأيضا على مجرد التبادل التجاري غير العربي أي بمعنى أن هذا التبادل لا يعمل على خلق نوع من التكامل بين الدول العربية ، ومن جهة أخرى اعتماد الدول العربية إلى بيع المواد الأولية ثم استيرادها على شكل مواد مصنعة ونصف مصنعة بأضعاف مضاعفة مما صدرت المواد الأولية بالإضافة

إلى استيراد اليد العاملة الأجنبية في حين شبابنا يعانون من ويلات البطالة ناهيكم أن خريجي الجامعات ومراكز التكوين[1].

إذن التنمية والحكم الراشد يمكنهما السير معا إذا توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ومساءلة وشفافية وتداول سلمي للسلطة ومجتمع مدني ناشط وواعي ورقابة شعبية حازمة وإعلام حر ونزيه إذ لا يمكن تحقيق إحداهما دون الآخر.

فالراجح أن تكاملها هو الذي يحقق المبتغى ويحدث تنمية مستديمة رائدة وحكم راشد مبتغى.

قائمة المراجع :

الكتب:

1. gouvernement and développements ـ world bank ـ Washington1992
2. شعبان عبد الحسين ، الإنسان هو الأصل ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2002
3. ظاهر مسعود ، الأمن الثقافي والتنمية المستدامة في عصر العولمة ، عمان ، 2006
4. مقارنة حول أنظمة الحكم والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكو) ، نيويورك 2005
5. نادر فرجاني ، مفهوم الحكم الصالح ، مركز الدراسات العربية ، بيروت سنة 2004
6. النويفي عبد العزيز ، الحق في التنمية بين القانون الدولي والعلاقات الدولية ، القاهرة ، 1998

التقارير و الملتقيات :

1. باجي جون ، مداخلة في ندوة القاهرة حول حقوق الانسان والتنمية
2. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
3. تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ـ تحسين التنمية ومساءلة البنك الدولي واشنطن 2003
4. شعبان عبد الحسين ، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004 نحو الحرية في الوطن العربي
5. كريمة كريم ، مداخلة في ندوة حول حقوق الإنسان والتنمية ، مصر
6. تقرير منظمة العفو الدولية لعام1998

المجلات :

1. كريم حسن ، مفهوم الحكم الصالح ، مجلة المستقبل العربي العدد 309 ، سنة 2004

(1) ظاهر مسعود، الأمن الثقافي والتنمية المستدامة في عصر العولمة، عمان، 2006، ص210.